

## تحرك عاجل

### احتجاز نشطاء سياسيين ظلماً

منذ فيفري/شباط 2023، فتحت السلطات التونسية تحقيقات جنائية ضد ما لا يقل عن 21 شخصاً، من بينهم نشطاء سياسيون معارضون ومحامون ورجال أعمال، استناداً إلى اتهامات لا أساس لها بالتآمر. وفي الوقت الحالي، تحتجز السلطات ما لا يقل عن 9 أشخاص على ذمة هذه التحقيقات، من بينهم شيماء عيسى وجوهر بن مبارك، وهما من رموز المعارضة، وكذلك السياسي خيام التركي. ويخضع هؤلاء للتحقيق أمام القطب القضائي لمكافحة الإرهاب في تونس بموجب 10 فصول من المجلة الجزائية، بما في ذلك الفصل 72 الذي ينص على فرض عقوبة الإعدام على من يحاول "تبديل هيئة الدولة". وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات التونسية إلى إسقاط التهم الموجهة إلى شيماء عيسى وجوهر بن مبارك وخيام التركي والإفراج عنهم فوراً، حيث إنهم محتجزون بسبب ممارستهم لحقوقهم الإنسانية من خلال أنشطتهم.

**بادروا بالتحرك: يرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

رئيس الجمهورية قيس سعيد  
طريق حلق الوادي، الموقع الأثري بقرطاج، تونس  
البريد الإلكتروني: [contact@carthage.tn](mailto:contact@carthage.tn)  
تويتر: @TnPresidency

فخامة الرئيس قيس سعيد،  
تحية طيبة وبعد ...

أبعثُ إلى فخامتكم بهذه الرسالة للتعبير عن القلق العميق بشأن التحقيقات مع اثنين من رموز المعارضة، وهما شيماء عيسى وجوهر بن مبارك، والسياسي خيام التركي، واحتجازهم. وقد جاء القبض عليهم بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وجميعها حقوق تحظى بالحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان الملزم لتونس.

ويجري التحقيق مع شيماء عيسى وجوهر بن مبارك وخيام التركي فيما يتصل بتهم ملفقة بالتآمر، بموجب 10 فصول من المجلة الجزائية التونسية، بما فيها الفصل 72، الذي ينص على فرض عقوبة الإعدام على من يحاول "تبديل هيئة الدولة". كما يواجهون حوالي 12 تهمة بموجب قانون مكافحة الإرهاب صادر عام 2015، بما في ذلك الفصل 32 من القانون، الذي ينص على فرض عقوبة السجن لمدة تصل إلى 20 سنة على "مكوثي التنظيمات أو الوفاقات [الإرهابية]"، وذلك وفقاً لما جاء في ملفات التحقيق القضائي التي سُربت على مواقع الإنترنت وتحقق منها محامو الدفاع. ويُذكر أنه لم يحدث أن كان أي من الثلاثة ضالغاً في أفعال تُعد من الجرائم المُعترف بها بموجب القانون الدولي، ومن ثم فإن التهم الموجهة إليهم هي تهمة بلا أساس.

وقد خضع الثلاثة للاستجواب بشأن علاقتهم ببعضهم البعض وبدبلوماسيين أجانب، وكذلك بشأن اجتماعات عقدها ورسائل تبادلوها عن الوضع السياسي في تونس. وفشلت قوات الأمن منازل المتهمين الثلاثة وصادرت هواتف نقالة وأجهزة حاسوب ومقالات سياسية مكتوبة ووثائق. ولم يُسمح للمتهمين بالتواصل مع محامين خلال الساعات الـ 48 الأولى من القبض عليهم، حسبما ينص قانون مكافحة الإرهاب الذي يُحتجزون بموجبه.

ويمثل القبض على شيماء عيسى وجوهر بن مبارك وخيام التركي انتهاكاً للمواد 19، و21، و22 من العهد

الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهي مواد تتعلق على التوالي بحماية الحق في حرية التعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وصادقت عليها تونس.

وبناءً على ما سبق، أهيب بفخامتكم أن تأمروا بالإفراج فوراً عن شيماء عيسى وجوهر بن مبارك وخيام التركي، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم، حيث إن سببها الوحيد هو ممارستهم لحقوقهم الإنسانية أو معارضتهم السلمية. كما أناشد السلطات التونسية أن تضع حداً لعمليات الاعتقال المستهدفة للمنتقدين التي تنفذها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

## معلومات إضافية

منذ فيفري/شباط 2023، فتحت السلطات التونسية تحقيقات جنائية مع ما لا يقل عن 21 شخصاً بشأن تهم بالتآمر لا أساس لها. وفي الوقت الحالي يُحتجز 9 أشخاص على الأقل فيما يتصل بهذه التحقيقات، ومن بينهم السياسي خيام التركي، الذي اعتقل في 11 فيفري/شباط 2023؛ ورجل الأعمال البارز كمال اللطيف، الذي اعتقل في 11 فيفري/شباط 2023؛ والسياسي المعارض عبد الحميد الجلاصي، الذي اعتقل في 12 فيفري/شباط 2023؛ والمعارض لزهرة العكرمي، الذي اعتقل في 13 فيفري/شباط 2023؛ وشيماء عيسى وعصام الشابي، وهما من نشطاء المعارضة واعتقلا في 22 فيفري/شباط 2023؛ والناشط المعارض جوهر بن مبارك، واعتقل في 24 فيفري/شباط 2023، وأخيراً المحاميّين غازي الشواشي ورضا بلحاج، واعتقلا في 25 فيفري/شباط 2023. ويُذكر أن شيماء عيسى ناشطة تونسية بارزة وشخصية معارضة بارزة في جبهة الخلاص الوطني، أحد ائتلافات المعارضة الرئيسية في تونس. وقد اعتُقلت يوم 22 فيفري/شباط 2023، بينما كانت تستقل سيارتها بصحبة شقيقتها في تونس العاصمة، وهي مُحجزة حالياً في سجن منوبة في العاصمة. وفي قضية منفصلة، تُحقق محكمة عسكرية أيضاً مع شيماء عيسى بموجب الفصل 24 من المرسوم القمعي المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، وهو المرسوم عدد 54 لسنة 2022، بسبب ملاحظات عن السلطات أبدتها خلال مقابلة إذاعية في 22 ديسمبر/كانون الأول 2022. كما منعتها السلطات من السفر للخارج. وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا يجوز أبداً أن يُحاكم مدنيون أمام محاكم عسكرية. وفي حالة محاكمة شيماء عيسى وإدانتها، قد تواجه حكماً بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات بموجب المرسوم.

ويُعتبر جوهر بن مبارك أيضاً من النشطاء التونسيين البارزين، وهو من قيادات جبهة الخلاص الوطني. وهو مثل شيماء عيسى من مؤسسي حملة "مواطنون ضد الانقلاب"، وهي مبادرة سياسية تنتقد هيمنة الرئيس قيس سعيد على السلطة في عام 2021. وشارك جوهر بن مبارك في تنظيم عدة مظاهرات في العاصمة تونس تطالب بعزل الرئيس قيس سعيد وحكومته. واعتُقل في 24 فيفري/شباط 2023، واقتيد إلى مركز الاحتجاز في بوشوشة بعد أن داهمت قوات الأمن منزله وقتلته. وقبل اعتقال جوهر بن مبارك، كانت الشرطة قد اعتقلت لفترة وجيزة والده عز الدين الحزقي، وهو أيضاً منتقد صريح للرئيس قيس سعيد. ويُحتجز جوهر بن مبارك حالياً في سجن المرقابية بتونس العاصمة.

أما خيام التركي فهو سياسي تونسي ومدير مركز الأبحاث المعروف باسم جسور. وقد شغل أيضاً منصب الأمين العام لحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات إلى أن تنحى عن منصبه في عام 2015. وكانت عدة أحزاب سياسية قد اقترحت على الرئيس قيس سعيد، في عام 2020، اسم خيام التركي ليصبح رئيساً للحكومة.

وقد اعتُقل في 11 فيفري/شباط 2023 من منزله في تونس العاصمة، بعد أن داهمت قوات الأمن المنزل وفتشته. وهو محتجز حالياً في سجن المرقابية بتونس العاصمة.

ومنذ أن جمّد الرئيس قيس سعّيد عمل البرلمان ومنح نفسه سلطات واسعة للطوارئ، في 25 جويلية/تموز 2021، أصدر عدة مراسيم، وأشرف على اعتماد دستور جديد، ما منحه القول الفصل في التعيينات القضائية، وصلاحيّة إعفاء القضاة من مناصبهم بإجراءات موجزة.

وبحلول 11 فيفري/شباط 2023، وهو اليوم الذي بدأت فيه أحدث موجة من الاعتقالات، كانت المحاكم قد أجرت بالفعل تحقيقات أو محاكمات تخص ما لا يقل عن 32 شخصاً بسبب ممارستهم المشروعة لحقهم في حرية التعبير، وسط تفويض أوسع لحقوق الإنسان منذ جويلية/تموز 2021.

وفي 14 فيفري/شباط 2023، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، عن قلقه بشأن موجة الاعتقالات الأخيرة التي استهدفت شخصيات من المجتمع المدني وأشخاصاً يُفترض أنهم معارضون، وكذلك بشأن اعتداءات السلطات التونسية المستمرة على القضاء. وأشار متحدث باسم المفوض السامي بشكل خاص إلى الإجراءات الجنائية ضد "من يُفترض أنهم معارضون" المتهمين "بالتآمر على أمن الدولة". ودعا المفوض السامي السلطات التونسية إلى "احترام الإجراءات القانونية ومعايير المحاكمة العادلة في جميع الإجراءات القضائية، والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين تعسفياً، بمن فيهم أي شخص مُحتجز بسبب ممارسته لحقوقه في حرية الرأي أو التعبير".

وفي 22 فيفري/شباط 2023، أعلن الرئيس قيس سعّيد أن كل "من يتجرأ على تبرئة" من وصفهم بأنهم "مجموعة من المجرمين" فهو "شريك لهم". وجاء هذا التصريح، مقترناً بقرار الرئيس بفصل 57 قاضياً من عملهم فصلاً تعسفياً في عام 2022، ليساهم في إشاعة مناخ متنامٍ من ترهيب القضاء.

وفي 30 مارس/آذار 2023، رفضت محكمة تونسية طلباً للإفراج المؤقت تقدم به محامو ثمانية من المحتجزين على ذمة التحقيق في قضية "التآمر"، ومن بينهم شيماء عيسى وجوهر بن مبارك وخيام التركي.

**لغة المخاطبة المُفضّلة:** اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية  
ويمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

**يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل:** 17 جويلية/تموز 2023  
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم في حال الرغبة في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المُفضّلة:** شيماء عيسى (صيغ المؤنث)، وجوهر بن مبارك (صيغ المذكر) وخيام التركي (صيغ المذكر).